

أولاً: دعم المؤسسة العسكرية لضمان سيادة الدولة وحماية حدودها للحد من ظاهرة التهريب بكافة أشكاله ومكافحة الهجرة غير القانونية وأيضا التركيز على تنمية المناطق الحدودية باعتبارها عامل يسهم في استقرار الأمن.

ثانياً: القضاء على الجماعات الإرهابية المسلحة والمنتملة في (المعارضة الثنائية ، فصائل دار فور) التي تسهم في زعزعة أمن الجنوب الليبي ، وارتكاب جرائم ضد الإنسانية في مدن الجنوب الليبي وذلك عن طريق تفعيل المناقذ الحدودية الجنوبية .

ثالثاً: دعوة دول الجوار لتحمل مسؤولياتها في حماية الحدود المشتركة .

رابعاً: العدالة في توزيع المناصب بين مختلف المدن الليبية ، المبني على معيار الكفاءة ومراعاة وضع المناطق الحدودية البعيدة عن مركز السلطة .

خامساً: مراعاة عدم نمركز مقر المؤسسات السيادية في مدينة واحدة .

سادساً: العملية الدستورية والمسار الانتخابي :

ا. استقرار الأمن في البلاد وحماية حدودها .

ب. مصالحة وطنية شاملة نظم كافة مكونات المجتمع الليبي .

ج. يجب اعتراف كافة الأطراف السياسية بنتائج الانتخابات والقبول بها .

- وأما مايتعلق بالدستور فيجب أن يضمن حقوق كافة مكونات الشعب الليبي .

سابعاً: على الصعيد المحلي فيما يخص الخدمات الضرورية التي تحتاجها هذه المنطقة والتي تتمثل في الآتي:

ا. إنشاء مصرف تجاري بالمنطقة .

ب. إنشاء جامعة أو معهد علمي .

ج. إنشاء مطار للتواصل ببقي المدن الليبية للعلاج وتسويق الإنتاج الوفير .

د. إنشاء مركز أمراض مسارية .

هـ. إنشاء منطقة صناعية ببلدية وذلك لنوطين المشاريع الصناعية المتوفرة خاصتها بهذه البلدية.

هذا وقد انتهى الملتقى على تمام الساعة الثالثة والنصف مساء

وحفظ الله ليبيا

الملتقى الوطني الليبي بلدية تازربو

الملتقى الوطني الليبي
بلدية الكفرة
مخرجات الملتقى الوطني الليبي التشاوري

مقدمة:

تقع بلدية الكفرة في الجنوب الشرقي من ليبيا وتشغل مساحة تقدر 483,510 كيلو متر مربع وبالتالي تحتل المرتبة الاولى من حيث المساحة في ليبيا بنسبة 27% من جملة مساحة ليبيا، وتحد بلدية الكفرة ثلاث دول وهي السودان ومصر وتشاد، وتعتبر بلدية الكفرة غنية بالمواد الخام المعدنية الفلزية كالحديد والرصاص والنحاس والذهب والفضة والنيكل والزنك والكروم والمنجنيز، ايضاً تعتبر الكفرة غنية بالثروات المائية حيث يحتوي حوض الكفرة والسريير على أكبر مخزون من المياه الجوفية العذبة ليس في ليبيا فقط بل في شمال افريقيا.

لقد أُتيحت لسكان الكفرة يوم 7/7/2018 بمختلف توجهاتهم الفرصة لأبداء آرائهم لمناقشة القضايا المتعلقة بألوية الحكم في ليبيا من أجل التوصل الي حل دائم ينهي الازمة القائمة وقد كانت مخرجات الملتقى التشاوري التي صيغت على هيئة توصيات كالآتي:

اولاً: دعم المؤسسة العسكرية لضمان سيادة الدولة وحماية حدودها، للحد من ظاهرة التهريب بكافة اشكاله، ومكافحة الهجرة غير القانونية والجماعات الارهابية المسلحة (المعارضة التشادية، فصائل دارفور) التي تسهم في زعزعة أمن الجنوب الليبي، وأرتكاب جرائم ضد الانسانية في مدن الجنوب الليبي وذلك عن طريق تفعيل المنافذ الحدودية الجنوبية والتركيز على تنمية المناطق الحدودية باعتبارها عامل يسهم في الاستقرار والامن، وكذلك دعوة دول الجاور لتحمل مسؤولياتها في حماية الحدود المشتركة.

ثانياً: مكافحة جريمة تمويل الارهاب باعتبارها احد اهم الوسائل التي تسهم في تفكيك الميليشيات، و إيجاد فرص عمل للشباب المنطويين فيها.

ثالثاً: العدالة في توزيع المناصب القيادية بين مختلف المدن الليبية، المبني على معيار الكفاءة ومراعاة وضع المناطق الحدودية البعيدة عن مركز السلطة.

رابعاً: مراعاة عدم تركيز مقار المؤسسات السيادية في مدينة واحدة.

خامساً: رفض نظام الحكم القائم على المركزية التي لا تخدم المناطق الحدودية بسبب المساحة الشاسعة للدولة الليبية.

سادساً: تنظيم التقسيم الاداري للمدن بإنشاء نظام الحكم المحلي يبرعاه فيه معيار المساحة والبعد عن المدن عن العاصمة، المثال على ذلك بلدية الكفرة التي تمثل 27% من مساحة ليبيا وبالتالي تعتبر أكبر مدن ليبيا من حيث المساحة، وأبعد مدينة ليبيا عن العاصمة بمسافة 2000 كيلومتر.

سابعاً: ضمان التوزيع العادل للثروات القائم على معيار (الموارد، الجغرافيا، السكان)، بما يحقق التنمية المكانية ويشجع على الاستقرار البشرية في المناطق الحدودية والنائية.

توزيع السلطات

- 1- يجب ان يتم توزيع السلطات العليا بين المكونات اللبديية (الامتازيع
 لتيو- ليطوق- العرب) بالتساوي اى لذي توتي لسلطه التشريعية
 فى قرة صم لصدات ينقل اى سلطه اخرى تكون مع مراعاة الكفاءة
 والحيرة و الايمان ببدولة المواطنة وسيادتها.
- 2- مهام المؤسسات المحلية- لبلدية هي تقديم الخدمات للمواطنين بالعدالة دون
 تمييز- نطاق صلاحيتها يجب ان يكون كدورا حتى لا تتفرد بالسلطة
 المحلية و استغلالها فى ممارسة التمييز.
- 3- مهام الحكومة المركزية حمايه لرصد اعداء لذي تم الاتفاق عليه من قبل جميع
 المكونات لتسبب للبيى و اشتراك على لسلطه المحلية و مراعاة توزيع الكدرات
 و الموارد و الخدمات باراضها فى اى مهامها لسيادية و نطاق صلاحيتها.
- 4- المؤسسات الجديرة و اللذ اهلية للاسراف هي طرف المركزي تحت رعاية
 لدولية و ديوان المحاسبة و لجنة مشئلة بالخصوص.
- 5- ايجاد اليات حمايه صرامة بعيدا عن التمايزات السياسية الحزبية لصيلية
- 6- لتدبير على المناطق المحسنة خاصة كدورية فى توزيع الموارد لاتها لتساهم
 فى الاستقرار و العدالة الاجتماعية.
- 7- توزيع مهام المؤسسات بين المدن او اقاليم المختلفة مع تشديد الرقابة
- 8- وضع قوانين محددة لتنظيم عمل القطاع الخاص و اعطاه الفرصة.

الاولويات الوطنية

- 1- انشاء حكومة موحدة تحت اشراف دولي لتوفير الخدمات لضرورة.
- 2- عودة المهجرين ولنازحين الى مدتهم.
- 3- تنظيم الاستفتاء على دستور توافقى يتماشى مع الاعلان لدستوري الموقوت في تقديمه لسابع تنظيم الانتخابات الرئاسية و البرلمانية.
- 4- توفير الأمن وضرب ايسلاع والعمل على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.
- 5- مما يتعلق بالصالحات ضرورية توفير الأمن وايجاد تحقيق عادل ومحايد و جدير لضرب ايسلاع المؤسسات مع تقديم الجناة الى العدالة الوطنية او الدولية ، او لعنف عظيم من طرف المتضررين.
- 6- اصدار لفرنوا لعام 2011 م ، الى 2018 لتشمل الجميع .
النسأ والدفاع.

- 1- توفير الجيش على الانسحاق لقانونية و لعضيدة عسكرية يكون فلاحهم للوطن.
- 2- ايجاد المؤسسة العسكرية عن التجاذبات السياسية و لقبلية و الجموعية.
- 3- يجب ان تمنح المؤسسة العسكرية تحت سلطة مدنية منتخبة.
- 4- يجب ان تكون السلطة مؤسسة محايدة و مخصصة كدعم عاهدات حقوق الانسان.
- 5- دمج المجموعات المسلحة في المؤسسة العسكرية لتشمل فري و اعادة تأهيلهم.
- 6- ايجاد ضمانات و اجهزة للمجموعات المسلحة قبل عملية تسليم ايسلاع.
- 7- وضع حوافز مادية و معنوية لجميع الاساقفة لتسهيله على مراحل.